آلاف الأتراك يتجمعون في ساحة تقسيم لتأكيد تمسكهم بـ«الديمقراطية» ورفض حالة الطوارئ

العفو الدولية تشير إلى «أدلة» عن تعذيب محتجزين في تركيا وتطالب بوقف الممارسات «المشينة»

أكدت منظمة العفو الدولية أمس أن لديها «أدلة ذات مصداقية» على تعرض أشخاص احتجزوا في حملة الاعتقالات التي أعقبت المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا في ١٥ تموز، إلى سوء المعاملة والتعذيب.

يأتي ذلك على حين تجمع آلاف الأتراك أمس في ساحة تقسيم بوسط اسطنبول تعبيراً عن تمسكهم بالديمقراطية، فضلاً عن معارضتهم حال الطوارئ.

وقالت المنظمة في بيان: إنها «تملك معلومات ذات مصداقية مفادها أن الشرطة التركية في أنقرة واسطنبول تحتجز معتقلين في ظروف مؤلمة لفترات يمكن أن تصل إلى ٤٨ ساعة»، مشيرة خصوصاً إلى حرمانهم من الطعام والمياه والدواء، إضافة إلى توجيه تهديدات وشتائم إليهم و«في الحالات الأكثر خطورة» تعرضهم للضرب والتعذيب والاغتصاب.

وقال مدير المنظمة في أوروبا جون دالويسن كما نقل عنه البيان إن «المعلومات التي تتحدث عن تعرض معتقلين للضرب والاغتصاب مقلقة للغاية وخصوصاً بالنظر إلى عدد المعتقلين» الذين تم إحصاؤهم منذ محاولة الانقلاب، وأضاف: «من واجب السلطات التركية أن تكف عن هذه الممارسات المشينة».

وأوضحت المنظمة أن بعض المعتقلين لم يسمح لهم بتوكيل محامين أو مقابلة أسرهم وليس لديهم معلومات كافية عن التهم الموجهة إليهم.

كذلك، نقل محامون في أنقرة عن معتقلين أن ضباطاً في الجيش «تعرضوا للاغتصاب بواسطة هراوات» للشرطة. وبناء عليه، حضت المنظمة اللجنة الأوروبية للحماية من التعذيب على التوجه «في شكل عاجل» إلى تركيا «لمراقبة ظروف الاعتقال».

إلى ذلك واستمراراً لسياساته القمعية والتعسفية بحجة محاولة الانقلاب في تركيا أصدر نظام رجب طيب أردوغان أمس قراراً بحبس عشرة ضباط وعدد من قادة الأكاديميات العسكرية في البلاد.

وأشارت وسائل إعلام تركية إلى أن السلطات التركية قررت حبس قادة كل من الأكاديمية الحربية البرية والأكاديمية الحربية الجوية ورئيس أركان قيادة الأكاديميات الحربية وعشرة ضباط بينهم جنرال على خلفية محاولة الانقلاب.

ويواصل نظام أردوغان حملة اعتقال وتصفية خصومه بذريعة محاولة الانقلاب حيث تجاوز عدد المعتقلين ١٣ ألفاً معظمهم من القضاة والعسكريين والمسؤولين الكبار كما تم تسريح عشرات الآلاف من الموظفين وأساتذة الجامعات وضباط الجيش.

وفي وقت سابق أمس اعترف رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان بأن عدد المعتقلين الذين أمر بإلقاء القبض عليهم بحجة المشاركة في محاولة الانقلاب ضده تجاوز ١٣ ألف شخص.

ونقلت وسائل إعلام تركية عن أردوغان قوله في خطاب ألقاه ليل السبت من المجمع الرئاسي في أنقرة «إن عدد الموقوفين بلغ ١٣ ألفاً و١٦٠ شخصاً بينهم ٨ آلاف و٨٣٨ عسكرياً وألفان و١٠١ قاض ومدع عام و١٤٨٥ شرطياً و٥٢ موظفاً حكومياً وآخرين».

وأشار أردوغان إلى أن سلطات نظامه أغلقت ٩٣٤ مدرسة و١٠٩ مساكن للطلاب و١٥ جامعة و٣٥ مؤسسة صحية و١١٢٥ جمعية و١٩ نقابة مجدداً عزمه على المضي في سياساته القمعية وهدفه في القضاء على ما يطلق عليه تسمية الكيان الموازي والذي يقصد به فعليا خصومه السياسيين والمعارضين له.

وفي سياق متصل كشفت مراسلة صحيفة ديلي تلغراف البريطانية في اسطنبول زيا ويز أن سلطات النظام التركي اعتقلت ٦٢ طفلاً بحجة التورط بمحاولة الانقلاب التي جرت الأسبوع الماضي.

وأوضحت ويز أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ عاماً موجودون حالياً خلف أسوار السجون ولا يستطيعون التحدث مع ذويهم بعد أن اتهمتهم سلطات النظام التركي بـ«الخيانة» ووجود علاقة تربطهم بمحاولة الانقلاب. وأشارت ويز إلى أن عائلات الأطفال المعتقلين يشعرون بقلق شديد مع استمرار حملة القمع المسعورة التي أطلقها أردوغان ضد معارضيه مستغلاً محاولة الانقلاب الفاشلة.

إلى ذلك تجمع آلاف الأتراك الأحد في ساحة تقسيم بوسط اسطنبول تعبيراً عن تمسكهم بالديمقراطية، فضلاً عن معارضتهم حال الطوارئ التي أعلنها الرئيس رجب طيب أردوغان بعد محاولة الانقلاب.

وفي سياق متصل دعا أكبر أحزاب المعارضة حزب الشعب الجمهوري الاشتراكي الديمقراطي والعلماني إلى هذا التجمع. وانضم إليه حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتظاهر مناصروه بالآلاف كل مساء.

ووسط آلاف الأعلام التركية الحمراء التي رفعت في ساحة تقسيم، برزت صور مصطفى كمال أتاتورك، وكتب على لافتات رفعها المشاركون «ندافع عن الجمهورية والديمقراطية» و«السيادة ملك الشعب من دون شروط» و«لا للانقلاب، نعم للديمقراطية».

وفي ما يتجاوز رفض الانقلاب، حرص العديد من المشاركين على إبداء قلقهم بعد إعلان حال الطوارئ ومعارضتهم لأردوغان. ورفعت لافتات حملت عبارات «لا للانقلاب ولا للديكتاتورية، السلطة للشعب» و«تركيا علمانية وستبقى» و«نحن جنود مصطفى كمال». كما ردد المشاركون شعاراً معادياً للحزب الحاكم مفاده «حزب العدالة والتنمية سارق وقاتل». لكن هذا النوع من الشعارات كان نادراً.

وسجل انتشار كثيف للشرطة. وخضع المتوجهون إلى الساحة لثلاث عمليات تفتيش بينما تمركزت قربها آليات مصفحة مزودة بخراطيم مياه. وبدأ التجمع رسمياً في الساعة ١٨,٠٠ (١٥,٠٠ ت غ).

(أ ف ب– سانا– وكالات)

تظاهرة ضخمة لتأييد الديمقراطية في ساحة تقسيم في اسطنبول (رويترز)

لأن الحريات الفردية تغيب عن بلادهم

روما: علينا الاستعداد لاستقبال لاجئين أتراك

قالت رئيسة مجلس النواب الإيطالي لاورا بولدريني: «علينا في أوروبا أن نكون على استعداد لاستقبال لاجئين أتراك». وأوضحت بولدريني في تصريحات متلفزة أنه «وفقاً لاتفاقية جنيف، يحق للمرء طلب اللجوء عندما يهرب من سياق لا تحترم فيه الحريات الفردية»، وهذا «للأسف ما يبدو أنه يحدث في تركيا في الوقت الراهن». وكانت رئيسة مجلس النواب أعربت «عن التضامن مع الشعب التركي لأجل ما يحدث»، والذي «يجب اعتباره شيئاً يعارض سيادة القانون».

روسيا اليوم

مقتل شرطي تركي وإصابة اثنين في هجوم مسلح شرق البلاد

قتل شرطي تركي وأصيب اثنان آخران إثر هجوم مسلح بإقليم تونجلي شرق تركيا.

ونقلت رويترز عن مكتب الحاكم الإقليمي في تونجلي قوله أمس: «إن مسلحين من حزب العمال الكردستاني هاجموا نقطة تفتيش في وقت متأخر ليل السبت ما أسفر عن مقتل شرطي وإصابة اثنين آخرين بجروح».

وكان ثلاثة من عناصر الشرطة التركية قتلوا وأصيب رابع بجروح إثر اشتباك مع مسلحين في قضاء أرغين بمحافظة ديار بكر جنوب شرق تركيا الجمعة.

وتشهد تركيا اضطرابات أمنية وحالة من عدم الاستقرار بسبب الحملة العسكرية المتواصلة التي يشنها النظام التركي على محافظات جنوب شرق تركيا والعمليات القمعية التي ينفذها ضد المواطنين الأتراك ووسائل الإعلام وممثلي المجتمع المدني الرافضين لسياساته الرامية إلى السيطرة على مؤسسات الدولة وإخضاعها له بشكل كامل إضافة إلى دعمه الإرهاب في المنطقة وخاصة في سورية.

رويترز

الشرطة الألمانية تعلن أن مطلق النار في ميونيخ خطط لهجومه منذ سنة

أعلنت الشرطة الألمانية أمس الأحد أن منفذ إطلاق النار في المركز التجاري في ميونيخ مساء الجمعة الذي أوقع تسعة قتلى و٣٥ جريحاً خطط لهجومه «منذ سنة».

وقال روبرت هايمبرغر قائد شرطة بافاريا خلال مؤتمر صحفي: إن الشاب الألماني الإيراني البالغ من العمر ١٨ عاماً «خطط لعمله هذا منذ سنة» ولم يختر ضحاياه بشكل محدد، وذلك بعدما ثبت أنه يعاني اضطرابات نفسية وأعد لضربته واستدرجهم عبر موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي.

وإضافة إلى إعجابه باندرس بيرينغ بريفيك الذي قتل ٧٧ شخصاً في النرويج قبل خمسة أعوام، تعتبر الشرطة أن مطلق النار كان متأثراً بمذبحة فينندن (جنوب غرب) في آذار ٢٠٠٩ حين قام شاب في السابعة عشرة من العمر بإطلاق النار داخل مدرسته السابقة وقتل ١٥ شخصاً قبل أن ينتحر.

وأوضح قائد الشرطة أن «النتائج الأولى تشير إلى أنه كان مهتماً بهذا الحدث» حيث قام بزيارة المدينة والتقط صوراً قبل سنة «وخطط لاحقاً لارتكاب عمل» القتل الذي قام به. والصور التي عثر عليها في كاميرته تحمل تواريخ، ما أتاح للمحققين الحديث عن استعدادات استمرت عاماً.

وبحسب التحقيق فإن مطلق النار لم يستهدف بشكل محدد ضحاياه قرب المركز التجاري كما أوضح مدعي ميونيخ توماس شتاينكراوس– كوخ خلال المؤتمر الصحفي نفسه.

وقال شتاينكراوس: «ليس هناك أي شيء هنا ضد الأجانب» خلافاً لما تطرقت إليه وسائل الإعلام بخصوص الأصول الأجنبية للضحايا.

وحسب حصيلة جديدة نشرتها الشرطة أمس قتل سنبلي في إطلاق النار تسعة أشخاص معظمهم من المراهقين وجرح ٣٥ آخرين بينهم ١١ إصاباتهم خطرة.

وأفادت الشرطة في حصيلتها الأخيرة أن بين القتلى تركياً واثنين من الألمان الأتراك وألمانيين اثنين ومجرياً وكوسوفياً ويونانياً وشخصاً بلا جنسية.

حداد على أرواح الضحايا في مركز أولمبياد التجاري في ميونخ – جنوب ألمانيا (رويترز)

وقالت السلطات: إن المهاجم مولود في ميونيخ لأبوين قدما إلى ألمانيا في نهاية تسعينيات القرن الماضي كطالبي لجوء. واستدرج الشاب الضحايا بعدما «قرصن» حساب فتاة على موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي لدعوتهم إلى التوجه إلى أحد مطاعم ماكدونالدز. وذكرت وسائل الإعلام أن سنبلي وضع رسالة على فيسبوك قال فيها: «أقدم لكم ما تريدون لكن بسعر غير باهظ».

وقال وزير الداخلية الألماني توماس دي ميزيير: إنها «طريقة خبيثة»، موضحاً أن الشاب كان ضحية مضايقات.

وتحدثت صحيفة «بيلد» عن فرضية أن يكون هاجم شباناً أجانب لأنه لقي معاملة سيئة وخصوصاً من أتراك في مدرسته.

وذكرت «بيلد» أنه ظهر في تسجيل فيديو وجه فيه شتائم للأتراك. وكان يرتاد مدرسة للتأهيل المهني في ميونيخ.

ويفترض أن تحدد الشرطة كيف حصل على السلاح وهو مسدس من نوع غلوك ١٧ من عيار ٩ ملم وصل إليه بطريقة غير مشروعة إذ إن رقمه التسلسلي متضرر. وقد عثر في حقيبة الظهر خاصته على نحو ٣٠٠ رصاصة ما يعني أن حصيلة الضحايا كان يمكن أن تكون أكبر من ذلك.

وكان الشاب يعيش مع والديه، ومهووساً بعمليات القتل الجماعية. وقد عثر المحققون في غرفته على وثائق حول بريفيك.

من جهة أخرى، ذكرت صحيفة «بيلد» أن السلاح الذي استخدم في ميونيخ هو نفسه الذي كان بحوزة بريفيك وإن كان نوعاً منتشراً جداً من المسدسات.

وكان الشاب من هواة ألعاب الفيديو العنيفة، وهو عامل قد يكون «لعب دوراً في هذه القضية، على قول وزير الداخلية الذي انتقد بعنف «العدد غير المحتمل للألعاب التي تمجد العنف على الإنترنت والمضرة بتطور الشباب».

وما زالت ألمانيا تحت تأثير الصدمة بعد هذا الهجوم الذي سبقه قبل أربعة أيام فقط هجوم بساطور قام به في قطار في بافاريا طالب لجوء في السابعة عشرة من عمره وتبناه تنظيم «داعش».

وهذا الهجوم هو الثالث بحق مدنيين في أوروبا في أقل من عشرة أيام بعد اعتداء نيس (جنوب فرنسا) في ١٤ تموز الذي أسفر عن سقوط ٨٤ قتيلاً، والهجوم بساطور في فورتسبورغ.

أ ف ب

طالب لجوء سوري يقتل شخصاً ويجرح اثنين بساطور في ألمانيا

أعلنت الشرطة الألمانية المحلية أن طالب لجوء سورياً (٢١ عاماً) قتل امرأة وأصاب شخصين بساطور في وسط مدينة روتلينغن في ألمانيا (جنوب غرب) أمس الأحد قبل أن يتم اعتقاله.

وقالت الشرطة في بيان إن السوري «كان على خلاف» مع المرأة فقتلها «بساطور» قبل أن يجرح امرأة ثانية ورجلاً. ولم يتسن للشرطة كشف دوافع الاعتداء «حتى إعداد هذا الخبر».

وأكد البيان أن «الشاب معروف لدى الشرطة»، وأضاف: «في ضوء الأدلة المتاحة، فإن الجاني تصرف وحده ليس هناك خطر على السكان في روتلينغن على الأرجح».

ووفقاً لقناة «إن تي في» الإخبارية، دبت حالة من الذعر في وسط المدينة في أعقاب الهجوم.

أ ف ب

شبكات التواصل الاجتماعي متهمة بعد حادث ميونيخ

تواجه شبكات التواصل الاجتماعي التي تشكل أداة لجمع المعلومات تساعد في التحقيق، بعد حادث إطلاق النار في مدينة ميونيخ الألمانية اتهامات بأنها شكلت أرضية خصبة لبث شائعات كاذبة وسمحت للمهاجم باستدراج ضحاياه.

كانت هذه القنوات ضرورية للشرطة للتواصل بصورة آنية حول هذه المأساة، حيث إنه بعد قليل على إطلاق الرصاصات الأولى، نشرت شرطة ميونيخ على حساباتها على «تويتر» و«فيسبوك» رسائل تحذيرية باللغات الألمانية والإنكليزية والفرنسية والتركية، بهدف إطلاع السكان على الوضع في أسرع وقت ممكن.

وكتبت أجهزة الأمن «هناك إطلاق نار والوضع غامض» و«ابقوا في بيوتكم في ميونيخ ولا تخرجوا إلى الشارع» و«عدد غير مؤكد من الضحايا» و«نبذل كل جهودنا للعثور على منفذي» إطلاق النار. وبسرعة، ساد التضامن على شبكات التواصل الاجتماعي وأطلقت سمة «اوفنتور#» أي «الباب المفتوح» باللغة الألمانية، تشير إلى أماكن آمنة للأشخاص الموجودين في الشوارع على حين توقفت وسائل النقل المشترك. لكن في حالة الفوضى التي نجمت عن إطلاق النار، واجهت السلطات سيلاً من الشائعات الجنونية التي تحدثت عن عدد من الهجمات المتزامنة ووجود مشبوهين يحملون بنادق أو حتى فرارهم بسيارة.

وكل هذه المعلومات الخاطئة جعلت قوات الأمن في حالة استنفار وغذت خصوصاً مخاوف من هجوم إرهابي. ومن هنا جاءت حالة الهلع التي سادت المدينة، قبل أن يتبين في نهاية المطاف أن الحادث هو عمل شاب واحد مختل عقلياً.

وقال قائد شرطة ميونيخ هوبرتوس اندري: «حصلنا ليلاً على كمية كبيرة من المعلومات والتحقق منها بشكل مفصل وسريع شكل تحدياً. اضطررنا بطبيعة الحال لأخذها كلها على محمل الجد نظراً للوضع».

من سخرية القدر أن الشرطة ساهمت إلى حد ما في ترويج هذه الشائعات بتأكيدها أولاً على شبكات التواصل الاجتماعي أنها تشتبه بعمل إرهابي وأنها تبحث عن ثلاثة مشتبه فيهم مسلحين، قبل أن تتراجع عن هذه المعلومات في وقت لاحق.

وفي محاولة لتبديد الفوضى، طلبت الشرطة عبر تويتر «عدم إثارة التكهنات لأن هذا سيساعدنا كثيراً». كما طلبت من مستخدمي الإنترنت عدم تناقل صور ضحايا وعدم كشف مواقع رجال الشرطة. وقالت: «لا تساعدوا مطلقي النار».

وقال وزير الداخلية الألماني توماس دي ميزيير السبت: «اليوم في عصر الشبكات الاجتماعية، ليست الشرطة من يتحكم بكمية المعلومات وتوقيتها، بل الناس»، مشيراً إلى أنه «بالتأكيد عندما تنتشر شائعات هذا لا يساهم في وضع تقييم مناسب للوضع».

أ ف ب

استسلام إرهابيين تابعين للأسير للجيش اللبناني

أكدت وسائل إعلام لبنانية أن عنصرين تابعين للإرهابي أحمد الأسير، المتهم بتشكيل مجموعات إرهابية، سلما نفسيهما إلى الجيش اللبناني أمس. ونقل موقع «روسيا اليوم» عن صحيفة «الديار» اللبنانية أن العنصرين هما محمود القاروط وبهاء البرتاوي وسلما نفسيهما إلى الجيش قرب مخيم عين الحلوة، مضيفة أن عنصراً ثالثاً وهو يحيى العر حاول اللحاق بزميليه، ولكن تنظيم «جند الشام» اعتقله. وكانت القوات الأمنية في لبنان ألقت القبض على أحمد الأسير في ١٥ آب الماضي في مطار بيروت أثناء محاولته الفرار بجواز سفر مزور.

وأصدر القضاء مذكرة توقيف في حق الأسير بسبب تورطه في حوادث أمنية، أدت إلى مقتل ١٩ عسكرياً.

في سياق متصل أوقف الجيش اللبناني أحد أبرز متزعمي «جبهة النصرة» الإرهابي على أحد حواجزه في جرود عرسال شمال شرق لبنان وذلك ضمن الإجراءات الأمنية المكثفة التي اتخذها الجيش في بلدة عرسال البقاعية ومحيطها منذ يومين.

وذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام أمس أن «التدابير والإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش اللبناني قائمة داخل ومحيط بلدة عرسال بحثا عن مطلوبين وإرهابيين» مشيرة إلى أن دوريات مؤللة وراجلة تجوب عرسال ومحيطها بحثا عن إرهابيين قد يدخلون إلى البلدة.

واتخذ الجيش اللبناني أمس الأول إجراءات أمنية مشددة في بلدة عرسال البقاعية وحولها وسير دوريات داخل البلدة وفي أحيائها وعند مداخل المخيمات كما نشر قوات مدرعة وراجلة وسير دوريات في وادي الرعيان ووادي حميد وكل المناطق القريبة على حين عمل على إقفال المعابر الحدودية.

وكان إرهابيون وجهوا تهديدات لعدد من سكان بلدة عرسال.

وكالات

مسؤولة في الشرطة الفرنسية تتهم الحكومة بالضغط عليها لتغيير تقرير بخصوص اعتداء نيس

قالت مسؤولة في الشرطة البلدية بمدينة نيس أمس الأحد إنها تعرضت لضغوط من وزارة الداخلية الفرنسية لتغيير محتوى تقرير عن الانتشار الأمني مساء اعتداء ١٤ تموز الذي أوقع ٨٤ قتيلاً في نيس.

ورد وزير الداخلية برنار كازنوف منددا بـ«الاتهامات الخطيرة» للشرطية معلناً رفع دعوى عليها بتهمة «التشهير». ومنذ اعتداء نيس أثار نقص مفترض في الانتشار الأمني في المدينة جدلاً في فرنسا بين الحكم الاشتراكي والمعارضة اليمينية التي تدير مدينة نيس وتشير بأصابع الاتهام لوزير الداخلية.

وأكدت ساندرا بيرتن التي تدير مركز المراقبة عبر الكاميرات التابع لشرطة نيس، في مقابلة مع صحيفة «لوجورنال دو ديمانش» أنها استقبلت غداة الاعتداء مفوضاً «مبعوثاً» من وزارة الداخلية «وضعها على اتصال» مع الوزارة.

وقالت إنها تعرضت «للمضايقة لمدة ساعة» وطلب منها أن تفصل في تقرير حول لقطات مساء ١٤ تموز وجود الشرطة البلدية و«أن تذكر بدقة أنه يمكن مشاهدة الشرطة الوطنية في نقطتين ضمن فرق الانتشار الأمني».

وأضافت المسؤولة في الشرطة البلدية لمدينة نيس «ربما كانت الشرطة الوطنية موجودة، لكنها لم تظهر في أشرطة الفيديو (..) لقد طلب مني أن أؤكد موقعين محددين للشرطة الوطنية لم أشاهدهما على الشاشة».

وكانت صحيفة ليبيراسيون أكدت الخميس أن سيارة واحدة تابعة للشرطة البلدية وليس الشرطة الوطنية، كانت تغلق مدخل منطقة المشاة في جادة «بروميناد ديزنغليه» حين دهس المعتدي بشاحنته الحشود مساء ١٤ تموز.

وأكد الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الجمعة ثقته في وزير الداخلية ووعد مجدداً بـ«الحقيقة» و«الشفافية» بشأن الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها يوم الاعتداء.

ويذكر أن فرنسا تعيش حالة من التوتر بسبب خوفها من هجمات إرهابية محتملة تشكل ارتدادا للإرهاب الذي دعمته في المنطقة وخاصة في سورية.

أ ف ب

قوى الأمن تحيط بالشاحنة التي كان يقودها الإرهابي في اعتداء نيس (رويترز)

إطلاق حزب جديد منشق عن «نداء تونس»

انطلقت في تونس أعمال المؤتمر التأسيسي لحزب «حركة مشروع تونس» الجديد والذي انشق عن حزب «نداء تونس» الذي أسسه الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي.

وافتتح محسن مرزوق المنشق عن حزب «نداء تونس» أعمال المؤتمر التأسيسي لحزبه الجديد في ظل مراقبة أمنية مشددة حسبما أفادت صحفية في وكالة «فرانس برس».

وأطلق مرزوق الذي كان الأمين العام لـ«نداء تونس»، حزبه الجديد «حركة مشروع تونس» في آذار، الذي يهدف بحسب «ميثاقه التأسيسي» إلى «استكمال المشروع الوطني العصري» استناداً بالخصوص إلى «فكر الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة» أول رئيس لتونس المستقلة (١٩٥٦–١٩٨٧).

وحضر أكثر من ثلاثة آلاف شخص حفل افتتاح المؤتمر الذي يستمر الأحد والاثنين في مدينة الحمامات شمال تونس.

وقال مرزوق خلال الافتتاح: «نحن في اختلاف جذري مع كل من يخلط السياسة بالدين»، في إشارة منه إلى حزب النهضة الإسلامي الذي يشكل أكبر قوة برلمانية في البلاد.

وأضاف: إن «تونس تحتاج إلى إصلاحات كبرى ومبادرات مهمة، وإلى برنامج إنقاذ عاجل».

وفي تصريح لوكالة «فرانس برس»، أوضح مرزوق «سندرس خلال هذا المؤتمر ما إذا كنا سنشارك أم لا في الحكومة المقبلة» التي شدد على ضرورة «أن تتوافر فيها كفاءات عالية».

ولفت إلى أن من اهداف الحزب «استرجاع ثقة المواطن التونسي، وهذا لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الشفافية»، معتبرا أن «وضع تونس يتطلب المراجعة».

وأردف مرزوق أن «عدم استقرار الأحزاب السياسية هو أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي».

من جهته قال منذر بلحاج علي القيادي المستقيل من حزب «نداء تونس» والعضو المؤسس لـ«حركة مشروع تونس»: إن «وقت الإصلاحات قد حل. نحن حزب الإصلاح وقررنا أن نكون قوة للمبادرات البناءة».

ويضم حزب «حركة مشروع تونس» نوابا مستقيلين من حزب «نداء تونس».

وأسس السبسي عام ٢٠١٢ «نداء تونس» الذي يضم يساريين ونقابيين ورجال أعمال وأعضاء سابقين في حزب «التجمع» الحاكم في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي (١٩٨٧–٢٠١١).

وكان الهدف من تأسيس هذا الحزب، بحسب السبسي، «خلق توازن» في المشهد السياسي التونسي ومنافسة حركة النهضة الإسلامية التي قادت حكومة سيرت البلاد من نهاية ٢٠١١ حتى مطلع ٢٠١٤ قبل أن تستقيل لإنهاء أزمة سياسية حادة اندلعت في ٢٠١٣ إثر اغتيال اثنين من معارضي الإسلاميين.

وبعد فوز السبسي في الانتخابات الرئاسية واستقالته من رئاسة حزب نداء تونس، مزقت الحزب حرب زعامات بين فصيل يقوده محسن مرزوق (يساري) وآخر يقوده حافظ قائد السبسي نجل الرئيس التونسي الذي يتهمه خصومه بالسعي إلى «خلافة» والده في رئاسة الجمهورية فيما ينفي هو ووالده ذلك.

وفقد حزب نداء تونس الأغلبية في البرلمان بعد انشقاق أكثر من عشرين من نوابه المحسوبين على فصيل محسن مرزوق وتشكيلهم كتلة أطلقوا عليها اسم «الحرة».

ويأتي مؤتمر «حركة مشروع تونس» في وقت حدد النواب التونسيون تاريخ ٣٠ تموز موعدا لاتخاذ قرار بتجديد أو سحب الثقة من حكومة حبيب الصيد الذي يبدو رحيله مؤكدا، بحسب المكتب الإعلامي للبرلمان.

(أ ف ب – روسيا اليوم)

الوطن
سورية يومية سياسية مستقلة
عين على الوطن...
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جورج قيصر

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات

■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٠١١–٣٠٦٥
فاكس الإدارة: ٠١١–٢١٣٩٩٢٨
فاكس التحرير ٠١١ – ٨٨٢٧٩٨٤٠

■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٠٢١–٢٢٧٧٢٥٦ تليفاكس: ٠٢١–٢٢٧٧٢٥٧
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٠٤٣–٣٢٧٤٥٥ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠